مجلة عصور الجديدة- فصلية مصنفة ج- المجلد 11- العدد 1 (مارس) 1442هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

انسلاخ يهود الجزائر عن المجتمع المحلّي (24 أكتوبر 1870): الجذور والبواعث

The separation of the Jews of Algeria from the local community (24 October 1870): Roots and causes

اسم ولقب المؤلف المرسل: العربي بلعزوز- Larbi Belazzouz صص415-439
الدرجة والعنوان المهني: أستاذ محاضر أ-في التاريخ الحديث والمعاصر- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة حسيبة بن بو علي- الشلف- الجزائر.
البريد الإلكتروني: l.belazzouz@univ-chlef.dz

تاريخ استقبال المقال:2020/12/27 تاريخ المراجعة: 2021/01/06 تاريخ القبول: 2021/01/09

الملخص: يعتبر مرسوم كريميو الصادر في 24 أكتوبر 1870م من المراسيم الهامة في التاريخ الجزائري لأنّه غيّر من تركيبة المجتمع الجزائري إلى الأبد لأنّ العنصر اليهودي لم يعد من ذلك التّاريخ جزءا من تلك التركيبة العريقة؛ لأنّ هذا المرسوم مكّنهم من الاستفادة من الجنسية الفرنسية جماعيا وبالتالي التمتّع بكل الحقوق السياسية والمدنية التي للفرنسيين ومن ثمّ الانسلاخ نهائيا عن المجتمع الجزائري، وتسبّب بشكل من الأشكال في لإثارة سخط وغضب "الأهالي" المسلمين القابعين تحت التسلّط والهيمنة الاستعمارية منذ عقود، عبر مساهمته بشكل من الشكال في اندلاع ثورة المقراني سنة 1871م.

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في أصول مرسوم كريميو عبر استعراض أهم الأحداث والمعطيات التاريخية التي سبقته أو مهّدت له؛ من خلال تتبّع تعامل الإدارة الاستعمارية مع يهود الجزائر خلال فترة الإمبراطورية الثانية (1852- سبتمبر 1870) وإبراز سعيها الحثيث إلى تكثير العنصر الفرنسي في المستعمرة بكل الطرق والوسائل الممكنة والمتاحة، والتي كانت من بينها المجموعة اليهودية، و البحث أيضا في موقف أعيان اليهود ومختلف مجالسهم الدينة في الجزائر من تلك الإدارة الاستعمارية ومن الفرنسيين بشكل عام، ومن ثمّ الإجابة على إشكالية هامة وحسّاسة هي هل أنّ الجنسية الفرنسية فرضت على يهود الجزائر فرضا، أم تراها كانت نتيجة الحاح وإصرار من قبل المجموعة اليهودية في المستعمرة رغبة منهم في الانفصال اراديا عن المجتمع المحلّي من خلال تبنّي الثقافة الفرنسية وما يتصل بها من امتيازات ونفوذ.

الكلمات المفتاحية: يهود الجزائر؛ مرسوم كريميو؛ المجتمع الجزائري؛ الجنسية الفرنسية؛ لويس فيليب؛ نابليون الثالث؛ المجالس الدينية اليهودية؛ سيناتوس كونسيلت 1865؛ الحاكم العام؛ الإدارة الاستعمارية.

Abstract: *The Crémieux decree of October 24, 1870 is among the important decrees in Algerian history; because it forever changed the composition of local society, since the Jewish component is no longer part of Algerian society. This decree allowed them to benefit collectively from French nationality, which in a way contributed to the triggering of the El Mokrani revolution in 1871.*

This study aims to research the origins of the Criminal Decree by reviewing the most important events and historical data that preceded it. Tracing the relations of the Jews of Algeria with the colonial administration during the period of the Second Empire (1852 - September 1870. Moreover, to prospect the position of Jewish notables and their various religious councils in Algeria, vis-à-vis this colonial administration and then to answer an important and sensitive question is whether French nationality was imposed on the Jews of Algeria or it was a response to their hopes and desires.

Keywords: The Jews of Algeria; Isaac-Jacob Adolphe Crémieux decree; Algerian society; French nationality; Louis Philippe; Napoleon III; Jewish consistory; the Senatus Council of 1865; the Governor General; the colonial administration.

المقدمة: إن موضوع انسلاخ يهود الجزائر عن المجتمع المحلّي (الجزائري) تناوله بالدراسة الكثير من الباحثين والمختصّين؛ حيث أشاروا في دراسات عديدة إلى "مرسوم كريميو" الذّي مكّن هؤلاء اليهود من الجنسية الفرنسية، حيث تحدّثوا عن صدوره ومحتواه وتداعياته على المجتمع الجزائري من غير اليهود، لكن لا يزال هناك لبس قائم يتعلّق بجذور وظروف ودواعي ذلك المرسوم.

إن هذه الدراسة جاءت لتقطع الشكّ باليقين، وتوضّح بالأدلّة والبراهين حقيقة الأمر وبواعث ذلك الانسلاخ؛ وهل فعلا الجنسية الفرنسية فرضت على يهود الجزائر سنة 1870 فرضا، أم تراها كانت مطلبا عاما عن قناعة وإدراك ووعي؟

تشير الوثائق بشكل صريح بأن تعامل الإدارة الاستعمارية مع يهود الجزائر منذ البداية اختلف عن تعاملهم مع بقية الأهالي من المسلمين. وأشارت ذات المصادر أيضا إلى أن مسألة تجنيس اليهود لا تعود إلى سنة 1870، ولا تعود أيضا إلى 1865 وهي السنة التي عرفت صدور القانون المشيخي المتعلّق بالتجنيس الفردي، بل تعود إلى قبل هذا وذاك.

وعليه، فليس الهدف من هذه الدّراسة هو تتبّع أصول اليهود في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وقبلها، لأنّ أبحاثا كثيرة تناولت هذا الموضوع أيضا، وإنّما الغاية منه هو الكشف عن كواليس أو جذور (مرسوم كريميو) الذي قضى بتجنيس هؤلاء اليهود جماعيا سنة 1870 وذلك بالارتكاز على وثائق أرشيفية رسمية صادرة عن الإدارة الاستعمارية ومختلف المجالس الدينية اليهودية بالجزائر منبعها مركز أرشيف ما وراء البحار بجنوب فرنسا، بغية الإجابة على إشكالية هامة هي: هل تجنُّس يهود الجزائر جماعيا سنة 1870م جاء قصريا وبجرّة قلم من قبل (كريميو)، أم تراه كان عن طواعية ورغبة ملحّة من قبل يهود الجزائر؟

اتبعنا في هذه الدّراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على الاستنباط والتفسير والنّقد عبر وصف الأحداث التاريخية وتحليل المادة الأرشيفية ومن ثمّ استخلاص وإظهار الحقائق التاريخية.

1- مبادرات الإدارة الاستعمارية المُبكّرة لصالح يهود الجزائر: كتابات كثيرة رسمية وأكاديمية تشير بشكل صريح لتعاون يهود الجزائر مع الاحتلال منذ البداية، ونكتفي بسرد بعض النماذج من ذلك فحسب؛ فها هو المجلس اليهودي لمدينة الجزائر يصدر سنة 1869 ما نصّه: "لقد مضى على تواجد فرنسا في الأراضي الإفريقية ما يقارب الأربعين سنة، وإن نحن تصفحنا حوليات هذا الإنجاز البرّاق في تاريخنا، سنجد في كل صفحة تقريبا آثار أو أدلّة على الخدمات المقدّمة إلى الغاية الفرنسية من قبل أتباع الديانة اليهودية"[(1)].

نظير ذلك تحصّل اليهود منذ وقت مبكر من الإدارة الاستعمارية على بعض الامتيازات والحقوق (التي لم تمنحها للمسلمين)، ولقد ذكّر ببعض ذلك المجلس الكنسي العام بباريس في رسالة إلى الوزير؛ فأول مسعى لصالح اليهود كان من الملك لويس فيليب سنة 1842 حينما أرسل لجنة رسمية إلى الجزائر للنّظر في وضعية اليهود بقصد القيام بإصلاحات لصالحهم.

فبعد مرور سنوات عن الاحتلال الفرنسي للجزائر لاحظ يهود فرنسا بأنّ الملك (لويس فيلب) لا يولي أهمية خاصة لليهود بالمستعمرة، ولا يسعى إلى "تحريرهم"[(2)]، فقد كان لكل من الماريشال (سولت) وأبناء الملك نفس الموقف من أولئك اليهود، وكان ذلك حسب بعض الباحثين لدواعي سياسية وعسكرية والتي تأتي في مقدمتها مقاومة الأمير عبد القادر.

بعد أن استشعر يهود فرنسا ذلك الوضع، الذي استثني منه سكان الجزائر "المسلمين"، قاموا سنة 1842 بإرسال ملاحظين هما: جاك آلتراس (Jacques Altaras) جوزيف كوهين (Joseph Cohen) إلى المستعمرة لمعاينة الوضعية عن كثب (ورد في بعض المراسلات أن الملك لويس فيليب هو من أرسلهما)، وخلصت تلك المهمة إلى إعراب هؤلاء عن أنّ يهود الجزائر تتوفر فيهم شروط وقابلية الاندماج[4]. كان المجلس الكنسي اليهودي العام بباريس يهدف من وراء ذلك إلى النظر في إمكانية دمج يهود الجزائر في المشروع الذي كان لملك لويس فيليب بصدد تحضيره لفائدة يهود الميتروبول، حتى وإن تطلّب الأمر اصدار نسخة معدّلة تناسب وضعية اليهود بالمستعمرة[3].

وكرد فعل على ذلك قام وزير الحرب الذي كان مكلفا بالجزائر أيضا، بتشكيل لجنة أنيطت بها مهمّة تشكيل مؤسسات دينية وثقافية جديدة بالجزائر لفائدة اليهود. أخذت هذه العملية بعض الوقت، بحكم أنّ السلطات الاستعمارية كانت منشغلة بالمقاومة. وتمخّض عن هذه اللجنة صدور الأمر الملكي المؤرّخ في 9 نوفمبر 1845م التي نصّت على تأسيس المجالس اليهودية في العمالات الثلاث، كما نظّمت بالإضافة إلى ذلك إدارة اليهود وفق ما هو معمول به في فرنسا (الميتروبول)، مع الإبقاء على الحالة المدنية والسياسية لليهود على سابق عهدها. لكن من المنصف الإشارة إلى أن ذات الأمر ذات القرار ألغى العمل بالمحاكم اليهودية، كما ألغى منصب رئيس المجموعة اليهودية (المقدّم)، وأيضا منصب الشاوش الذي كان يمثل السلطة التنفيذية بالنسبة لليهود[4].

لكن ذلك لم يكن كافيا بنظر أعيان اليهود بالخصوص ومن ذوي المصالح المشتركة مع الفرنسيين وتجلّى ذلك الموقف من خلال عدّة طلبات للحصول على الجنسية الفرنسية، الأمر الذي دفع بأحد وكيل الجمهورية العام بعمالة الجزائر لتقديم مشروع قانون في الرابع من ديسمبر 1858م تضمّن ما يلي:

- إن الأهالي اليهود بالجزائر سيكونون في المستقبل خاضعين في أي مسألة لأحكام القانون الفرنسي.
- إن الأمر الملكي الصادر في 9 نوفمبر 1845، والمرسوم الرئاسي الصادر في 15 اوت 1848 يبقيان سريان المفعول. مع شرعية حالات الزواج التي تمت سابقا من قبل اليهود.

- الطلبات الفردية التي تقدّم بها الأهالي من أجل الحصول على الجنسية الفرنسية تسترعي الخضوع للقوانين المدنية الفرنسية[5].

2- الإدارة الاستعمارية وتكثير العنصر الفرنسي بالجزائر: سلكت الإدارة الاستعمارية شتّى المسالك والسبل من اجل تغليب العنصر الأوربي في الجزائر عبر تشجيع الهجرة إليها لأهداف استعمارية، لكن ذلك أوقع ذات الإدارة في موقف حرج نتيجة تفوق عدد الأوربيين من غير الفرنسيين على الفرنسيين أنفسهم بالمستعمرة؛ ولذلك استنفرت المنظّرين ورجال القانون وغيرهما لإيجاد صيغة تمكنهم من تجاوز تلك الوضعية، وبالمرّة تحقيق أهداف أخرى سننوّه بها لاحقا.

أصدرت فرنسا في هذا السّياق قانون التجنيس الفردي (سيناتوس كونسيلت) سنة 1865م، إلاّ أن اليهود، موضوع الدراسة، لم يعيروه إلا اهتماما بسيطا وبالتالي لم يتفاعلوا معه بالشكل المنتظر[6]، ويُعزى ذلك إلى أسباب كثيرة ذات صلة مباشرة بالدين اليهودي والطقوس والشرائع المتّصلة به كالميراث والزواج... رغم أنّ فئة معتبرة منهم كانت تسعى وتطالب بالحصول على الجنسية الفرنسية، وهو ما يجعلنا نستنتج بأنّ القيّم الدينية وما يتّصل بها من ممارسات وأعراف كانت أكثر قيمة من التجنُّس عند اليهود في الجزائر حتّى ذلك الزّمن على الأقل (النصف الثاني من ستينيات القرن 19م)، وربّما يُبرّر ذلك أيضا لجوء الإدارة الاستعمارية على إصدار مرسوم كريميو (24 أكتوبر 1870) الذي قضى بالتجنيس الجماعي ليهود الجزائر.

من خلال ما سبق أدركنا بأنّ الإدارة الاستعمارية المركزية (باريس) كانت تريد بإلحاح كبير تغيير المعادلة السكانية في الجزائر لصالح الفرنسيين عبر تجنيس الأوربيين من غير الفرنسيين وكذا اليهود، أما المسلمين فلم يكونوا معنيين تقريبا بالمشروع، لكن يجب ألا يكون ذلك على حساب المستعمرة التي اعتبرتها الإدارة فوق الجميع؛ ويقصد بذلك أن الحذر بالنسبة لتلك الإدارة كان مطلوبا؛ ولذلك نراها باشرت منذ شهر جوان 1864م (قبل صدور قانون سنة 1865 للتجنّس الفردي) باستشارة أعوانها في الجزائر، وكانت البداية بوكيل الامبراطورية العام بالجزائر (روبيني دو كليري) سنة 1864م الذي كلّفته من خلال الحاكم العام بالجزائر بالإجابة على الأسئلة التالية:

- هل هناك مجال لمنح الجنسية الفرنسية لليهود بالجزائر؟

- هل من الملائم تسهيل إمكانيات الحصول على حقوق المواطنة لهم فرديا؟
- هل هناك ضرورة لتغيير الحالة المدنية لليهود عبر تفعيل كل أو جزء فقط من القوانين الفرنسية؟
- هل أن المطالبة باجتماع كبير للحاخامات ضروري أم مناسب فقط؟
- هل علينا منح الجنسية الفرنسية لكل اليهود المتوزعين في البلاد (الجزائر)؟

وخلص وكيل الامبراطورية في تقريره المتكون من 25 صفحة إلى أنّه لا داعي لذلك الأمر (تجنيس الأهالي اليهود) ما دام أن الأهالي يعتبرون فرنسيين ورأى بأن تحسين أوضاعهم السياسية و"الأخلاقية" يفي بالغرض[7].

واستدلّ في ذلك بقانون 24 فبراير 1862 الصادر عن المحكمة الامبراطورية بالجزائر والذي نصّ على أنّ الأحوال الشخصية والشرائع الدينية لدى اليهود والمسلمين تتعارض مع القانون المدني الفرنسي والمؤسسات الفرنسية التي جاءت بها الثورة الفرنسية 1789، كما أشار أيضا إلى تأنّ عدد الزوجات ومسألة الطلاق لدى اليهود تتعارض أيضا مع القوانين الفرنسية، كما أن هذا التغيير الجذري قد لا يقبله كل اليهود.

ثم أثيرت نظرة الأهلي المسلم إلى اليهودي (الحقد والاحتقار) التي يجب أخذها بعين الاعتبار أيضا؛ بحيث أن التجنّس سوف لن يرفع عنهم ذلك الموقف، الذي سيستمر وربما أكثر من ذي قبل، ولذلك فإنّ الأمر سابق لأوانه.

ولكن تجب الإشارة إلى أنّ وكيل الامبراطورية نوّه في نهاية تقريره بأنّ تطبيق كل أو جزء من الحقوق المدنية الفرنسية على اليهود سيفتح لهم سُبل التطور[8].

وفي سياق هذه المعطيات أُصدر قانون سيناتوس كونسيلت سنة 1865م الذي قضى بالتجنيس الفردي للأشخاص فقط.

لم يحقّق قانون سنة 1865م أماني اليهود في التجنُّس، ولا أهداف الإدارة الاستعمارية في تكثير العنصر الفرنسي في المستعمرة، كما أنّه لم يُفلح في اسكات الأصوات اليهودية بفرنسا المطالبة بإنصاف إخوانهم من اليهود في الجزائر.

أمام هذه المعطيات لجأت الإدارة الاستعمارية بباريس ممثّلة في وزير الحرب إلى استنفار كل أعوانها العسكريين (من حكام العمالات وكذا قادة النواحي العسكرية) من خلال تكليفهم بالإجابة على مجموعة أخرى من الأسئلة (استمرّت من نهاية سنة 1868 إلى غاية منتصف

سنة 1870م) علّها تضفي إلى جديد يرضي الأطراف السالفة الذكر، وكانت تلك الأسئلة كالآتي:

- ما هي التأثيرات السياسية السّلبية المحتملة من تجنيس يهود الجزائر جماعيا بالنظر الى العداوة الموجودة بين العرقين (اليهودي والمسلم).
- هل تجنيس اليهود بالاعتماد على أساس التنازل عن الأحوال الشخصية يدفع بالمسلمين إلى القلق بشأن احترام الادارة لقوانينهم الخاصة في المستقبل الأمر الذي قد يدفعهم الى الثورة؟
- هل احترام المسلمين للقب المواطنة الفرنسية لن يتأثر سلبا؟
- مدى تأثير تجنيس 34000 يهودي على مسار الانتخابات في الجزائر؟
- هل الاجراء سيحدث تغيرات محسوسة على المداخيل من الضريبة العربية. (التي كان يدفعها اليهود أيضا)؟
- ما هي قيمة مساعي اليهود والمجالس الكنسية من أجل التجنس الجماعي؟
- ما هي التصورات الحقيقية لليهود فيما يتعلق بالتجنس الجماعي؟
- هل المجالس الكنسية اليهودية بالجزائر الملحقة بحكم مرسوم 16 سبتمبر1867بالمجلس الكنسي المركزي الفرنسي (باريس)، تعتبر نفسها مخوّلة لتحريك اجتماع ديني كبير مماثل لذلك الذي جرى بفرنسا سنة 1807م بغية فكّ ارتباط أتباعهم للقوانين اليهودية القديمة التي تتعارض مع قانون نابليون وجميع قوانيننا المدنية الكثيرة؟ [9].

بدون الخوض في الأجوبة ذات الصّلة بالانتخابات والضرائب ونحو ذلك، وبالتركيز فحسب على تلك التي استهدفت الجانب السياسي والأحوال الشخصية (السؤال الأوّل والثاني) يمكننا الجزم بأنّ جل إجابات المعنيين وردت لصالح تجنيس اليهود الجماعي ضمنيا، لأنّها استبعدت التأثيرات السلبية لتجنيس يهود الجزائر؛

فوالي عمالة الجزائر لم ير أي حرج في الاجراء الذي يستهدف تجنيس اليهود جماعيا، وأن ذلك لن يخلق لدى المسلمين أية عدوى تتحول الى خطر يهدد تواجدنا وسيطرتنا في البلاد[10].

كما ان والي عمالة قسنطينة رغم أنّه لم يكن جد متحمس للمشروع، الا أنه أفصح عن يقينه بأن ذلك الاجراء سيقابل بتجاهل شبه تام من المسلمين، لأنهم تعوّدوا على رؤية

اليهود يتقرّبون من العادات والممارسات الفرنسية خاصة في المدن الكبرى، الى درجة أنهم باتوا لا يفرقون بين العرقين، وخلص إلى أنّ موقف المسلمين من الاجراء لا يبعث على القلق.

بينما والي ولاية عمالة وهران فقد رأى بأن تجنيس اليهود جماعيا قد يقلل من قيمة لقب المواطنة الفرنسية لدى المسلمين فحسب، وأن ذلك الأمر سيتركّز بالخصوص في القرى حيث أن الأفكار المسبقة للمسلم تجاه اليهودي لا تزال قائمة، ولكن لم يشر الى أي نتائج سياسية لذلك الاجراء عليهم (المسلمين). كما نفى وجود أي شيء يدفع إلى القول بأن الاجراء الذي يخص اليهود سوف يبعث على إثارة تعصُّب المسلمين، كما أنه لا يوجد أي مؤشر يجعلهم يشكّون في مصيرهم في المستقبل، بل إنّهم يرون بأنه من الطبيعي أن يقوم اليهود، بحكم أنهم عنصر "دوني" بقبول كل القوانين التي تعرض أو تفرض عليهم[11].

وردت إجابات القادة العسكريين لعمالات في ذات السّياق أيضا؛ فالقائد العسكري لولاية وهران لم ير في تجنيس يهود الجزائر جماعيا أيّ خطر، واستبعد أيّ تهديد على التواجد الفرنسي في المستعمرة.

كما أنّ القائد العسكري لولاية الجزائر قد استبعد أن يكون لتجنيس اليهود جماعيا أي انطباع جدّي لدى المسلمين، وهذا حسب المعلومات التي جمعها من أعيان بعض القبائل من داخل البلاد. لكن أشار إلى أنّ الأمر يختلف بالنسبة للمسلمين في المدن. ومع ذلك قال بأنّه لا يجب الاهتمام بشعور هؤلاء؛ لأن تجنيس اليهود سيمنح لفرنسا عدّة مزايا؛ وعليه لا يجب اعطاء أي اعتبار لرأي المسلمين في الموضوع، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين قال بأنّ في تجنيس اليهود جماعيا فرصة لتعويد المسلمين على فصل السلطات الدينية والمدنية.

أما الحاكم العسكري لعمالة قسنطينة فقد كان له بالنسبة للسؤال الأول رأي مخالف، حيث رأى بأن المسلمين يولون اهتماما كبيرا للقرارات الادارية التي قد تمس الأحوال الشخصية، ولذلك فقد يرون في تجنيس اليهود جماعيا خطرا وتهديدا، فقد يمسهم اجراء ادماجي مماثل في المستقبل. وهو ما يعني أن هذا الاجراء سيترك لديهم انطباعا سيئا، كما أن ثقتهم في وعودنا قد تتراجع[12].

أمّا الحاكم العام فبعد أن حلّل بعض المعطيات ذات الصلة بخصوصيات اليهود الدينية لم يتردد في القول بأنّه من الجانب التشريعي بات ضروريا وضع قانون جديد يسوّي

مسألة المحاكم الجزائرية التي تتطلب حلا نهائيا، حيث اعتبر بأن هناك مصلحة من الدرجة الأولى فيما يخص اليهود، وضرورة ملحة لإزالة احدى المشاكل المعقّدة من المجتمع الجزائري الغير منسجم، التي تشكل عقبة كبيرة أمام جهود الإدارة الفرنسية لتشكيل وحدة مدنية وسياسية في البلاد؛ ويقصد بذلك تنوع الأحوال الشخصية في الواقع[13].

كما أشار بأنّه من واجب الحكومة لأنها تملك سلطة غير قابلة للجدل وقف وبصفة نهائية الصلة القوية التي تربط الحالة المدنية ليهود الجزائر فيما يتعلق بالميراث، لأنّ المسألة ليست مسألة إجراءات أو شكل فحسب، انها مسألة مبدأ.

وأضاف بأنّه يتوجب وضع قانون يفصل على الفور، ويجعل من يهود الجزائر، كما فعل قانون 27 سبتمبر 1791م بيهود "الميتروبول"، يتكون من مادة واحدة تقضي بعد صدوره بأن يصبح كل اليهود في التراب الجزائري مواطنين فرنسيين يتمتعون بكل القوانين الفرنسية المدنية والسياسية [14].

ولكن، مع ذلك فقد شكّك الحاكم العام في أن اجتماع مجلس يهودي عام كاف لدفع يهود الجزائر إلى الالتزام بما نص عليه اجتماع سنة 1807. ولذلك اكتفى بتقديم اقتراحين لتجاوز الوضع الرّاهن:

- الإبقاء على ما نص عليه سيناتوس كونسيلت ل 14 جويلية 1865 (المادة 2).
- أو إصدار قانون يمنح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بدون تحفظ ولا قيود. مع الإبقاء على أحوالهم الشخصية عبر الغاء المادة الثانية من سيناتوس كونسيلت التي نصت على ضرورة التخلي عن تلك الأحوال الشخصية[15].

أعتقد بأنّ إدارة الإمبراطورية الثانية (نابليون الثالث) لو بقيت لكانت ستبادر بإصدار مرسوم مماثل لذلك الذي نسب إلى "كريميو" لأن الآراء كانت مشجعة في معظمها، وهي، دون شك، ذات الأرضية التي ارتكز عليها كريميو في إصداره للمرسوم استجابة لضغوط اليهود في الجزائر (الأعيان) وأعضاء المجالس اليهودية في مختلف العمالات، كما سيأتي، وفي فرنسا أيضا من خلال المجلس اليهودي المركزي بباريس.

إنّ ادراج مختلف مواقف أعوان الإدارة الاستعمارية في الجزائر بداية بحكام العمالات وقادة المناطق العسكرية بها وصولا إلى الحاكم لم يكن من أهداف الدراسة، التي تركّز بالأساس على توضيح موقف المجموعة اليهودية، ولكن جاء ذلك بغرض الإشارة إلى أن تلك

التشجيعات الضمنية أو بالأحرى ذلك التقليل من آثار وتبعات ذلك التجنيس على الأهالي المسلمين هو الذي ربّما شجّع الإدارة المركزية في اتخاذ قرار التجنيس الجماعي نوعا ما، بغض النظر عن تغيّر النظام السياسي من امبراطوري إلى جمهوري بداية من شهر سبتمبر 1870. وهذه فرضية من الفرضيات التي يصعب بالنظر إلى ما توفّر لديّ من وثائق اثباتها أو نفيها.

كما تجب الإشارة أيضا إلى أن أعيان اليهود في الجزائر هم من أوهموا الإدارة الاستعمارية، التي كانت لها إرادة منذ بداية الاحتلال في الرّفع من مستوى اليهود سياسيا واجتماعيا، هم من أوهمها بأنّ الشعب اليهودي برمّته هو من يبغي ويطالب بالجنسية الفرنسية، ولكن في ظل غياب معطيات تثبت ذلك أو تنفيه لا يمكن إلا ترك الفرضية على حالها، خاصة في ظل غياب موقف واضح لتلك الفئة من اليهود باستثناء بعض الاشارات البسيطة التي وردت في هذا التقرير أو ذاك دون تعليقات وافية.

3- أهداف تجنيس يهود الجزائر: لقد سبقت الإشارة إلى بعض الأهداف التي سطرتها الإدارة الاستعمارية من وراء تجنيس اليهود ذات الصلة بالمعادلة الديمغرافية في الجزائر، لكن هناك أسباب أخرى ثقافية استهدفت سكان المستعمرة من المسلمين، وإن كانت لم ترد في التقارير المعتمد عليها في هذه الدراسة إلاّ أنني رصدتها في مصدر آخر مزامن لأحداث موضوع الدراسة، وتحدّث هذا المصدر عن سببين رئيسيين هما:

- تمكين فرنسا من إيجاد وسيلة تواصل مباشرة مع كل السّكان المسلمين، عبر كل شخص من المتجنّسين اليهود[15]، نظرا للعلاقات والصلات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت بين المجموعتين في المدن بالخصوص.

- استفزاز الأهالي المسلمين عبر إثارة الشعور بالغيرة لديهم، قصد تحويلهم إلى أدوات لنشر التأثيرات الفرنسية بينهم، ووسيلة يتقرّبون عبرها من الفرنسيين[16].

ومن ذلك نستنتج بأنّ تجنيس اليهود جماعيا كان يهدف إلى تحقيق جملة من الغايات الاستعمارية:

- الضغط على الجزائريين "المسلمين" ثقافيا واجتماعيا وسياسيا خدمة للمشروع الاستعماري؛

- الرفع من وضعية اليهود لتمكينهم من الحياة السياسية والاقتصادية؛

- تكثير العنصر الفرنسي بالمستعمرة.

كان المستعمر على دراية بالصلات الكثيرة التي كانت تجمع سكان الجزائر المسلمين باليهود؛ وذلك عبر مختلف التعاملات والجوار، وحسن العلاقة بينهما، وأن العلاقات بينهما ترجع إلى زمن بعيد. واستثمار حتى تلك التوترات والمشاحنات التاريخية (الدينية) التي كانت تنشأ بينهما من حين لآخر هنا وهناك ، ولذلك أرادت الإدارة الفرنسية أن تستثمر في هذه النّقطة وتحوّلها إلى آلية من آلياتها الاستعمارية ذات البعد الثقافي بالخصوص؛ فما دام اليهود قد أبدوا سهولة في تبنّي الطقوس الاجتماعية والثقافية الفرنسية، فأرادت ذات الإدارة جرّ المسلمين إلى ذلك أيضا (التأثير والتأثُّر)، ومن ثمّ تجنيسهم بعد اغرائهم بالقيم والأخلاق والطقوس الفرنسية، لأنّ لا أحد من الفرنسيين لا في المستعمرة ولا في (الميتروبول) رغب في تجنيس المسلمين وهم على أحوالهم الشّخصية حتى وإن طالبوا بذلك، لأن ذلك يتعارض والغاية الاستعمارية الكبرى "الحاق الجزائر بفرنسا إلى الأبد".

إن تفكير الإدارة الاستعمارية ليس بالغريب، فسياستها كانت قائمة على براغماتية مقيتة دعاماتها التهميش والتحقير والتفقير... واستغلال كل ما هو متاح في المستعمرة لمصلحة الميتروبول والمستوطنين الجدد في الجزائر. لكن السؤال الجوهري: هو موقف اليهود من هذه المناورة الاستعمارية.

4 . تعداد اليهود بالجزائر وتوزيعهم الجغرافي: بلغ عدد اليهود في الجزائر عشية صدور مرسوم كريميو زهاء 34000 نسمة، متوزعون عبر العمالات الثلاث بشكل غير متساوي، لأنّ تواجدهم كان يخضع لقاعدة محورية وأساسية هي التواجد حيث يتواجد العنصر الأوربي بكثرة، ويتناقصون حيث يتواجد العنصر المحلّي "المسلمين". وهو ما يعني أنّهم كانوا يتزايدون كلّما اتجهنا غربا في حين أن الجزائريين (المسلمين) على العكس من ذلك كانوا يتزايدون كلّما اتجهنا شرقا[17].

4-1. **عمالة قسنطينة:** بلغ عدد اليهود في العمالة الشرقية (قسنطينة): 8534 نسمة في إحصاء قدّمه حاكم العمالة خلال شهر ديسمبر 1868م، موزعون على الشكل التالي[18]:

البلدية	عدد اليهود	البلدية	عدد اليهود
قسنطينة	5300	قالمة	378
سكيكدة	180	سطيف	1031
عنابة	917	البلديات المختلطة والاقليم العسكري	719

توزيع اليهود جغرافيا في عمالة قسنطينة (ديسمبر 1868).

4- 2. **عمالة الجزائر**: أحصى الحاكم العسكري لعمالة الجزائر (شهر أفريل 1870) عدد اليهود في العمالة ب 10720 نسمة متوزّعون على النّحو الآتي[19].

البلدية	عدد اليهود	البلدية	عدد اليهود
الجزائر	7375	المديّة	1048
سور الغزلان	340	مليانة	600
البليدة	570	الأصنام	175
بوغاري	165	ثنية الحد	110
دلّس	168	الأغواط	170

توزيع اليهود جغرافيا في عمالة الجزائر (أفريل 1870).

البقية كانت متواجدة في كل من عين البنيان، الجلفة، بوفاريك، شرشال، تنس وغيرها.

4- 3. **عمالة وهران**: ورد في تقرير والي عمالة وهران في شهر أفريل 1870م أنّ تعداد اليهود بالعمالة الغربية هو 14754 نسمة متوزعين جغرافيا على الشكل الآتي[20].

المناطق المدنية	عدد اليهود	المناطق المدنية	عدد اليهود
وهران	5658	المحمدية	452
معسكر	1566	غليزان	295
تلمسان	3220	الغزوات	107
مستغانم	1267	**المناطق العسكرية**	
سيدي بلعباس	916	سعيدة	247
تيارت	535	مغنية	83

توزيع اليهود جغرافيا في عمالة وهران (أفريل 1870).

5 . موقف المجالس الدينية اليهودية في الجزائر من مشروع التجنيس الجماعي: لم تكتف الإدارة الاستعمارية بمشاورة معاونيها في الجزائر والمشار إليهم أعلاه، بل شاورت يهود

المستعمرة أيضا عبر ممثليهم في مختلف المجالس اليهودية بمختلف العمالات، حيث طلب منهم الحاكم العام سولت الاجتماع بغرض اتخاذ موقف جماعي محليّا من مشروع تجنيس اليهود في الجزائر جماعيا. يجب التأكيد على أنّ المجالس اليهودية في الجزائر ألحقت بقرار فرنسي بتاريخ 7 سبتمبر 1867 بالمجلس اليهودي المركزي بفرنسا (باريس)، كما تجب الإشارة أيضا إلى أن هذا الاجراء الإداري لم يؤثّر على مجرى الأمور في شيء، مادام أنّ طلبات فردية وعرائض جماعية يهودية مطالبة بالتجنُّس الجماعي كانت سابقة لذلك التّاريخ كما سيتّضح من مداولات بعض المجالس اليهودية في بعض العمالات.

5-1. المجلس اليهودي لمدينة وهران: اجتمع المجلس بتاريخ 10 افريل 1870 برئاسة المديوني جوزيف، وحضور كل من شارلوفيل ماهيم (الحاخام الكبير)، والأعضاء: خروبي مسعود، قنوي سيمون، بن طاطا إسحاق، مزغيش شعبان وقنوي سليمان بعد أن طلب منهم الحاكم العام ووالي العمالة الرد على المطلوب بكل صراحة[21].

وتلخّص هذه العبارة موقفهم من التجنُّس الجماعي بجلاء: " كيف يمكن لليهود المطالبة بحماية الدّولة لهم إن هم كانوا لا يعترفون بشروط شرعيتها".

علاوة على ذلك نوّهوا بالعريضة الممضاة في شهر سبتمبر 1860 المطالبة بالتجنيس الجماع التي حضّروها لتقديمها لنابليون الثالث خلال زيارته الأولى للجزائر، إلا أن اكتفاء الإمبراطور بثلاثة أيام فقط في زيارته لم يمكّنهم من ذلك، وقدموها له بتاريخ 15 ماي 1865م.خلال زيارته الثانية للمستعمرة.

5- 2. المجلس اليهودي لمدينة قسنطينة: حوّل والي قسنطينة نفس الانشغال ليهود العمالة، وطلب منهم اجراء مداولات بشأنه، ومن هذا المنطلق كتب رئيس المجلس الكنسي اليهودي بقسنطينة إلى والي العمالة بتاريخ 25 افريل 1870[22].

أشار رئيس المجلس بأنه بحكم مرسوم 7 سبتمبر 1867 فإن المجالس الكنسية اليهودية في الجزائر ألحقت بالمجلس الكنسي العام بفرنسا، ولذلك ما هو مطلوب منهم اليوم، هو ما كان قد طلب من المجلس الكنسي العام بفرنسا سنة 1807.

فبعض أن نوّه بالفارق الموجود بين يهود المدينة والريف في العمالة، وبعد المداولات اتفق الجميع على أن الحل الأمثل يكمن في وجوب عقد اجتماع للحاخامات كما حدث سنة 1807، وأشار إلى أنهم طلبوا ذات الأمر من الوالي السابق بتاريخ 19 افريل 1864 (قبل صدور

سيناتوس كونسيلت)، بغرض إيجاد صيغة تسمح لهم تتوافق فيها الأعراف الدينية بالتشريعات الفرنسية بغية الاستفادة من الجنسية الفرنسية[23].

3-5. المجلس اليهودي لمدينة الجزائر: اجتمع هذا المجلس بتاريخ 19 أفريل 1870، استهل ردّه إلى والي العمالة بالتذكير بالرسالة التي بعث بها مجلسهم إلى وزير الحرب بتاريخ 31 أوت 1869م من 9 صفحات، ومن بين ما تضمنته: "لقد مضى على تواجد فرنسا في الأراضي الافريقية ما يقارب الأربعين سنة، وإن نحن تصفحنا حوليات هذا الإنجاز البرّاق في تاريخنا، سنجد في كل صفحة تقريبا آثار وأدلّة على الخدمات المقدّمة إلى الغاية الفرنسية من قبل اليهود (أتباع الديانة اليهودية)"[24]. كما ذكّروا الامبراطور أيضا بتأقلمهم مع المجتمع الاستيطاني عبر الذوبان في بقية عناصره، وعبر تعلّم اللّغة الفرنسية وتبنّي الزّي والهندام الأوربي، وأشاروا أيضا على أن اجراءات سيناتوس كونسيلت الإدارية المتعبة والمكلّفة أتعبتهم، ويرغبون في التجنيس الجماعي[25].

"إن تفانيهم ذاك مصدره في أغلب الأحيان اعتراف مستوحى من سحر الحضارة التي فرضها السلاح"[26].

وحملت هذه الوثيقة إجابة عن موقف اليهود المتحفظ من قانون سيناتوس كونسيلت (14 جويلية 1865)، حيث أشارت الى أنه أقرن حصول "اليهود" على الجنسية الفرنسية بجملة من الخطوات والشكليات والاحتمالات التي كانوا يعتقدون بأنهم محرّرون منها، الأمر الذي اعتبره اليهود مساس واهانة لكرامتهم الشخصية، ومساس بشعورهم الوطني لأنه اعتبرهم كأجانب!

ثم يضيف؛ إن اليهود يطالبون بالمساواة الكاملة والمطلقة مع الفرنسيين بدون تحفظ ولا قيد[27].

تضمّن ملفّ ردود المجالس اليهودية الرئيسية من العمالات الثلاث، وثيقة أخرى صادرة عن مندوب المجموعة اليهودية بمنطقة الأصنام (الشلف) صادرة بتاريخ 27 ديسمبر 1869م تؤكّد لرئيس المجلس اليهودي بمدينة الجزائر عن تشبُّثهم اللامتناهي بالمطالبة بالجنسية الفرنسية، وأعقبت المراسلة ب 35 توقيعا[28].

حرصا منّا على توضيح مختلف المواقف ندرج في الدّراسة أيضا موقف المجلس الكنسي اليهودي المركزي بباريس، لإبراز موقفه من جهة التعرُّف على أسباب أخرى دفعت باليهود في الجزائر إلى الاحجام عن قانون سنة 1865 للتجنُّس بالصيغة الفردية.

6- موقف المجلس اليهودي العام بباريس: ورد موقف هذا المجلس من تجنيس يهود الجزائر جماعيا في رسالة له إلى وزير الحرب بتاريخ 19 نوفمبر 1869م تضمّنت إشارة إلى أن يهود الجزائر رفضوا قانون سيناتوس كونسيلت (باستثناء بعض المناطق في العمالة الغربية، اما البقية فقد رفضوه بسبب التغييرات العميقة التي كان سيحدثها داخل الأسر اليهودية (الزواج والطلاق) وكذا حقوق الميراث. كما أن الخطأ الكبير الذي وقع فيه المشرع الفرنسي (تضيف الرسالة) هو دمج السكان اليهود مع المسلمين. حيث يقول بأن المسلمين لهم مؤسسات شرعية كثيرة في حين أن اليهود يفتقدون ذلك...، ولذلك فمن الضروري منحهم الجنسية.

كما أكّد على أنّ الدفع باليهود نحو السكان "الأهالي"، يعني ارتكاب مرّة أخرى ذات الخطأ الذي ارتكب مع بداية الاحتلال...كما أن إيجاد أمّة يهودية في الجزائر الى جانب الأمة العربية سيحرمنا مجدّدا من الخدمات التي يمكن أن يقدمها اليهود للغاية أو المشروع الفرنسي في الجزائر

وخلصت الرّسالة إلى وجوب فرنسة هؤلاء اليهود بالقانون، لأنهم فرنسيون فعلا، بكل أحاسيسهم ومصالحهم، وستجد فيهم فرنسا كل الاعتراف والوفاء والنشاط النافع[29]. (تضمنت الرسالة 11 توقيعا).

7- الرّافضون لمشروع التجنيس الجماعي من اليهود: سنكون بكل تأكيد مجانبين للحقيقة إن نحن جزمنا بإجماع كل يهود الجزائر (في المناطق المدنية بعد قيام الجمهورية الثالثة) على قبول تجنيسهم بالصيغة الجماعية؛ لأنّ بعض المراسلات تضمّنت إشارات لبعض المتحفظين من المشروع، فمن يكون هؤلاء؟

أجاب على هذا السؤال المهم رئيس المجلس اليهودي بمدينة الجزائر (س. هونال) في رسالة أخرى إلى والي الجزائر أورد له فيها معطيات وصفها "بالسريّة"؛ حيث قسم هؤلاء الرافضين إلى فئتين:

- فئة الحاخامات أصحاب الامتيازات (لا يقدمون خدمة لا للوطن ولا للدين) الذين يعيشون من العطايا والتسوّل المقنّع بذكاء عبر عدة حجج دينية، واستغلال وضعيتهم الشخصية في كل المناسبات والأعياد اليهودية لفرض عقوبة مالية على المتدينين السذج منهم، تارة عن طريق إثارة مشاعرهم وتارة أخرى من خلال تهديدهم باللّعنة.

- الفئة الثانية تتمثل في أولئك الذين يخشون منافسة أخواتهم لهم بعد وفاة الأب والأم في الميراث، فقد كانت البنت لا تورث إلاّ قليلا: (المتزوجة وأبواها أحياء تأخذ عشر الميراث، أما إذا لم تكن متزوجة أو تزوجت بعد وفاة والديها تأخذ 0.5% فقط من ذات الميراث. وكل ما تبقّى منه يصير للولد[30].

نستنتج ممّا سبق، أن تهافت يهود الجزائر على الجنسية الفرنسية وبكل إصرار هي حقيقة تاريخية لا يمكن أن يُنكرها إلاّ جاحد أو مزوّر؛ لأنّ التّاريخ لم يسجل أية أصوات لهم أو لبعضهم طالبت بالمحافظة على وضعيتهم الأصلية "الأهالي"، كما أنّ تهافت يهود جنوب الجزائر (المناطق العسكرية) التي استثناهم مرسوم كريميو من الجنسية الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى على طلب وبكل إصرار أيضا إلحاقهم ببني قومهم في الحقوق السياسية والمدنية. وبالإضافة إلى هذا وذاك فإنّ الشواهد التاريخية تثبت بما لا يجعل مجالا لأي شك أو ريب تأسّف بل سخط ذات المجموعة اليهودية (الفرنسية) في الجزائر من قرار سحب حكومة "فيشي" منهم لتلك الجنسية، وراحوا يناضلون ويعملون على استرجاعها بكل الوسائل المتاحة، وهو ما حصل فعلا في 20 أكتوبر 1943م[31].

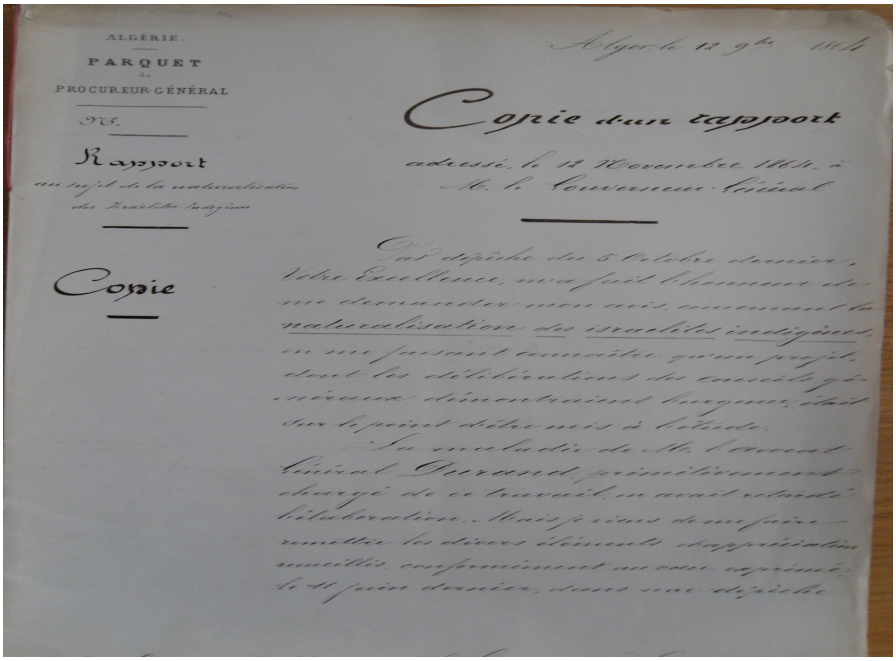
الخاتمة: يبدو جليا من خلال ما ورد في الدراسة من شواهد تاريخية رسمية أن الإدارة الاستعمارية سعت جاهدة لتجنيس يهود الجزائر منذ وقت مبكّر، لكن الخوف على المستعمرة بالدرجة الأولى وصعوبة الوضع الديني والاجتماعي والثقافي أخّر تجسيد تلك المساعي، كما يتّضح أيضا بأنّ تلك المساعي لم تكن لتكون لولا إلحاح وإصرار أعيان يهود الجزائر في العمالات الثلاث على الحصول على الجنسية الفرنسية، ومن خلفهم طبعا بقية اليهود، مع تسجيل بعض الاستثناءات تمثّلت في فئة رافضة لتلك المساعي العامة، لكن اتّضح بأنها تختفي وراء حجج أنانية وذاتية فحسب. أمّا عن يهود المناطق العسكرية في الجنوب الذين استثناهم مرسوم كريميو سنة 1870م، فنجدهم بعد الحرب العالمية الأولى يطالبون بإلحاح إلحاقهم بوضعية بنو قومهم في الشمال (التجنُّس).

كما وجب التذكير أيضا بأنّ أحفاد هؤلاء اليهود امتعضوا كثيرا لسحب الجنسية الفرنسية منهم زمن الحرب العالمية الثانية من قبل حكومة فيشي، ولم يهلّلوا أبدا بذلك القدر الذي أرجع جزء منهم إلى أصولهم المحليّة، بل طالبوا هم أيضا بالتعجيل بعملية تأكيد انتمائهم لفرنسا بمجرّد أن وطئت أرجل الأمريكان سواحل الجزائر في نوفمبر 1942م.

كما يتّضح جليّا أيضا أن فرنسا هي من سعت منذ وقت مبكر جاهدة إلى إيجاد صيغة تمكّنها من تجنيس يهود الجزائر بدون الاضرار بمصالحها الاستراتيجية في المستعمرة، وهذا بغض النّظر عن أي توجّه سياسي كانت تسلكه (امبراطوري أو جمهوري)؛ لأنّ كل المساعي المشار إليها في الدراسة كانت زمن نابليون الثالث (الإمبراطورية الثانية 1852-سبتمبر 1870)، أمّا الإعلان عن مرسوم كريميو (24 أكتوبر 1870م.) المكرّس لتلك المساعي كان زمن (الجمهورية الثالثة). وفي الأخير وجب التذكير بأن يهود الجزائر، رافقوا وتفاعلوا مع المشروع في كل مراحله بوعي وشغف.

الملاحق:

<u>الملحق رقم 1</u>: الصفحة الأولى من رسالة وكيل الجمهورية (دو كليري) إلى الحاكم العام بشأن تجنيس اليهود "الأهالي" مؤرّخة في: 12 نوفمبر 1864. ANOM. F/80/2043

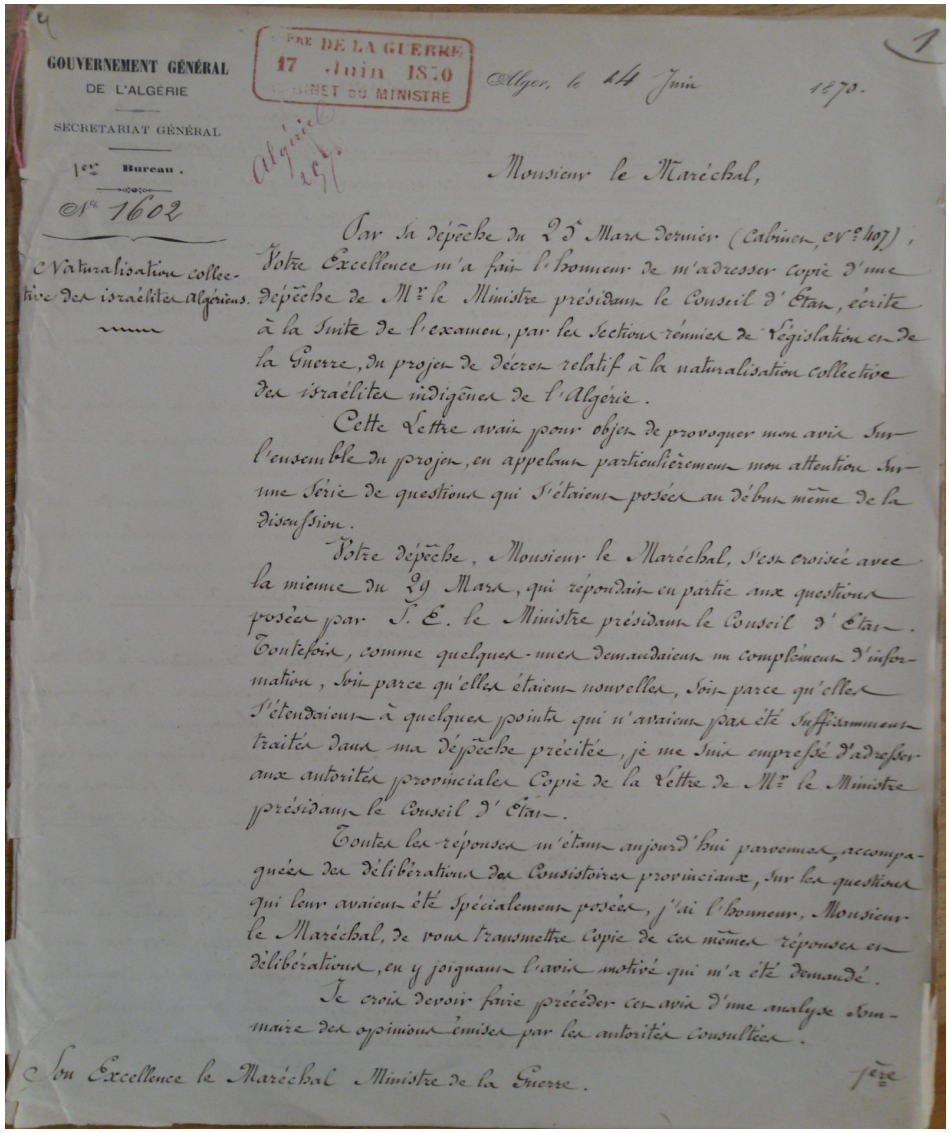

ALGÉRIE
PARQUET
du
PROCUREUR-GÉNÉRAL

Rapport
au sujet de la naturalisation
des Israélites indigènes

Copie

Copie d'un rapport
adressé le 12 Novembre 1864 à
M. le Gouverneur Général

الملحق رقم 2: الصفحة الأولى من رسالة الحاكم العام (مكماهون) إلى وزير الحرب الفرنسي بشأن تجنيس اليهود "الأهالي" مؤرّخة في: 14 جوان 1870. ANOM. F/80/2043



GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
DE L'ALGÉRIE
SECRETARIAT GÉNÉRAL
1er Bureau.
N° 1602
Naturalisation collective des israélites algériens.

MINISTÈRE DE LA GUERRE
17 Juin 1870
CABINET DU MINISTRE

Alger, le 14 Juin 1870.

1

Monsieur le Maréchal,

Par sa dépêche du 2 d. Mars dernier (Cabinet, n° 107), Votre Excellence m'a fait l'honneur de m'adresser copie d'une dépêche de M. le Ministre président le Conseil d'Etat, écrite à la suite de l'examen, par les sections réunies de législation et de la Guerre, du projet de décret relatif à la naturalisation collective des israélites indigènes de l'Algérie.

Cette lettre avait pour objet de provoquer mon avis sur l'ensemble du projet, en appelant particulièrement mon attention sur une série de questions qui s'étaient posées au début même de la discussion.

Votre dépêche, Monsieur le Maréchal, s'est croisée avec la mienne du 29 Mars, qui répondait en partie aux questions posées par S. E. le Ministre président le Conseil d'Etat. Toutefois, comme quelques-unes demandaient un complément d'information, soit parce qu'elles étaient nouvelles, soit parce qu'elles s'étendaient à quelques points qui n'avaient pas été suffisamment traités dans ma dépêche précitée, je me suis empressé d'adresser aux autorités provinciales copie de la lettre de M. le Ministre président le Conseil d'Etat.

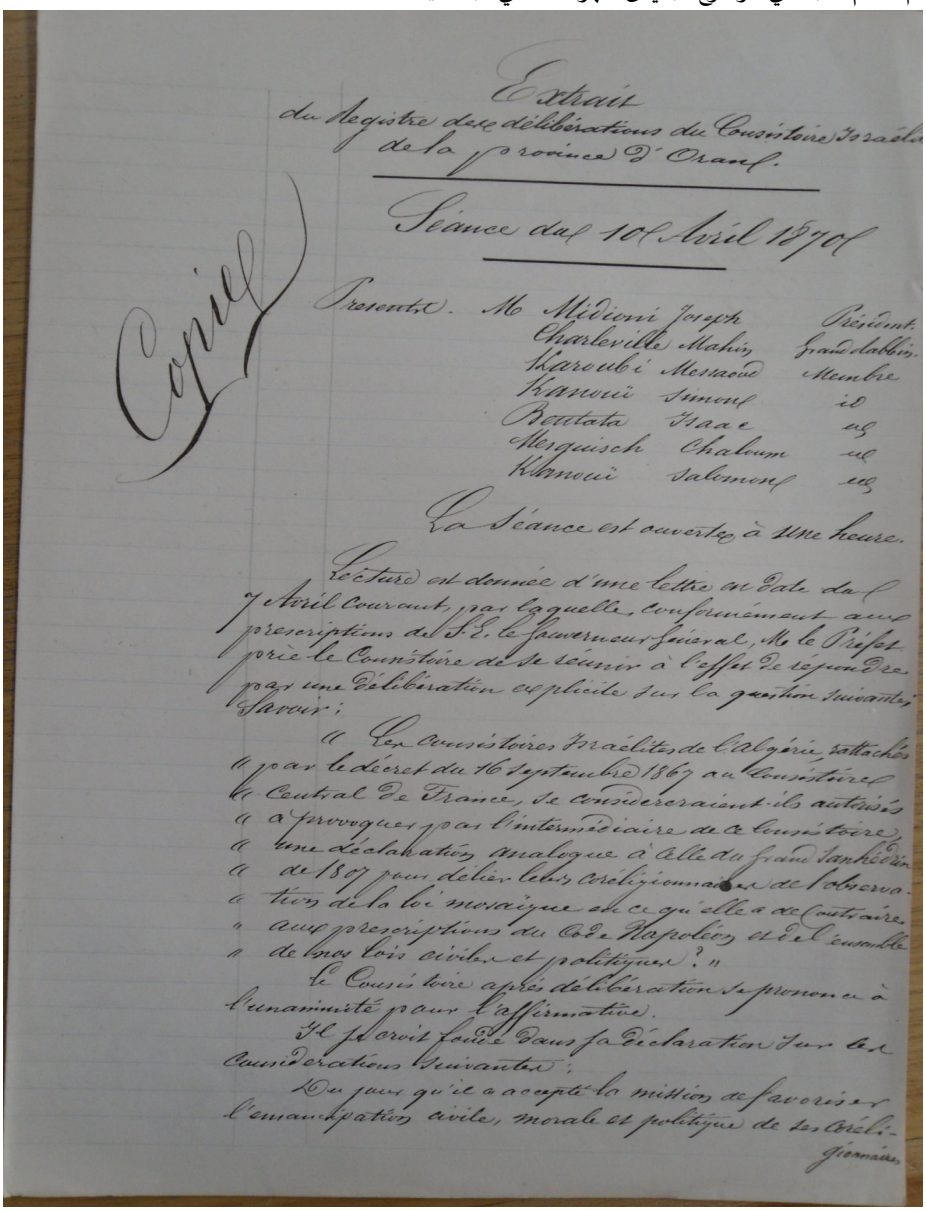
Toutes les réponses m'étant aujourd'hui parvenues, accompagnées des délibérations des Consistoires provinciaux, sur les questions qui leur avaient été spécialement posées, j'ai l'honneur, Monsieur le Maréchal, de vous transmettre copie de ces mêmes réponses et délibérations, en y joignant l'avis motivé qui m'a été demandé.

Je crois devoir faire précéder cet avis d'une analyse sommaire des opinions émises par les autorités consultées.

A Son Excellence le Maréchal Ministre de la Guerre.

مجلة عصور الجديدة- فصلية مصنفة ج- المجلد 11- العدد 1 (مارس) 1442هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الملحق رقم 3: الصفحة الأولى من مداولات المجلس اليهودي لعمالة وهران بتاريخ 10 أفريل 1870 المرسلة إلى الحاكم العام، للبتّ في موشوع تجنيس اليهود "الأهالي" جماعيا. ANOM. F/80/2043



Extrait
du Registre des délibérations du Consistoire Israélite
de la Province d'Oran.

Séance du 10 Avril 1870

Présents. M. Mévorni Joseph Président
Charleville Mahir Grand rabbin
Kharoubi Messaoud Membre
Kanoui Simon id
Bentata Isaac id
Mesguisch Chalum id
Khanoui Salomon id

La séance est ouverte à une heure.

Lecture est donnée d'une lettre en date du 7 Avril courant, par laquelle, conformément aux prescriptions de S. E. le Gouverneur Général, M. le Préfet prie le Consistoire de se réunir à l'effet de répondre par une délibération explicite sur la question suivante, savoir :

« Les Consistoires Israélites de l'Algérie rattachés par le décret du 16 septembre 1867 au Consistoire Central de France, se considéreraient-ils autorisés à provoquer par l'intermédiaire de leur Consistoire une déclaration analogue à celle du Grand Sanhédrin de 1807 pour délier leurs coreligionnaires de l'observation de la loi mosaïque en ce qu'elle a de contraire aux prescriptions du Code Napoléon et de l'ensemble de nos lois civiles et politiques ? »

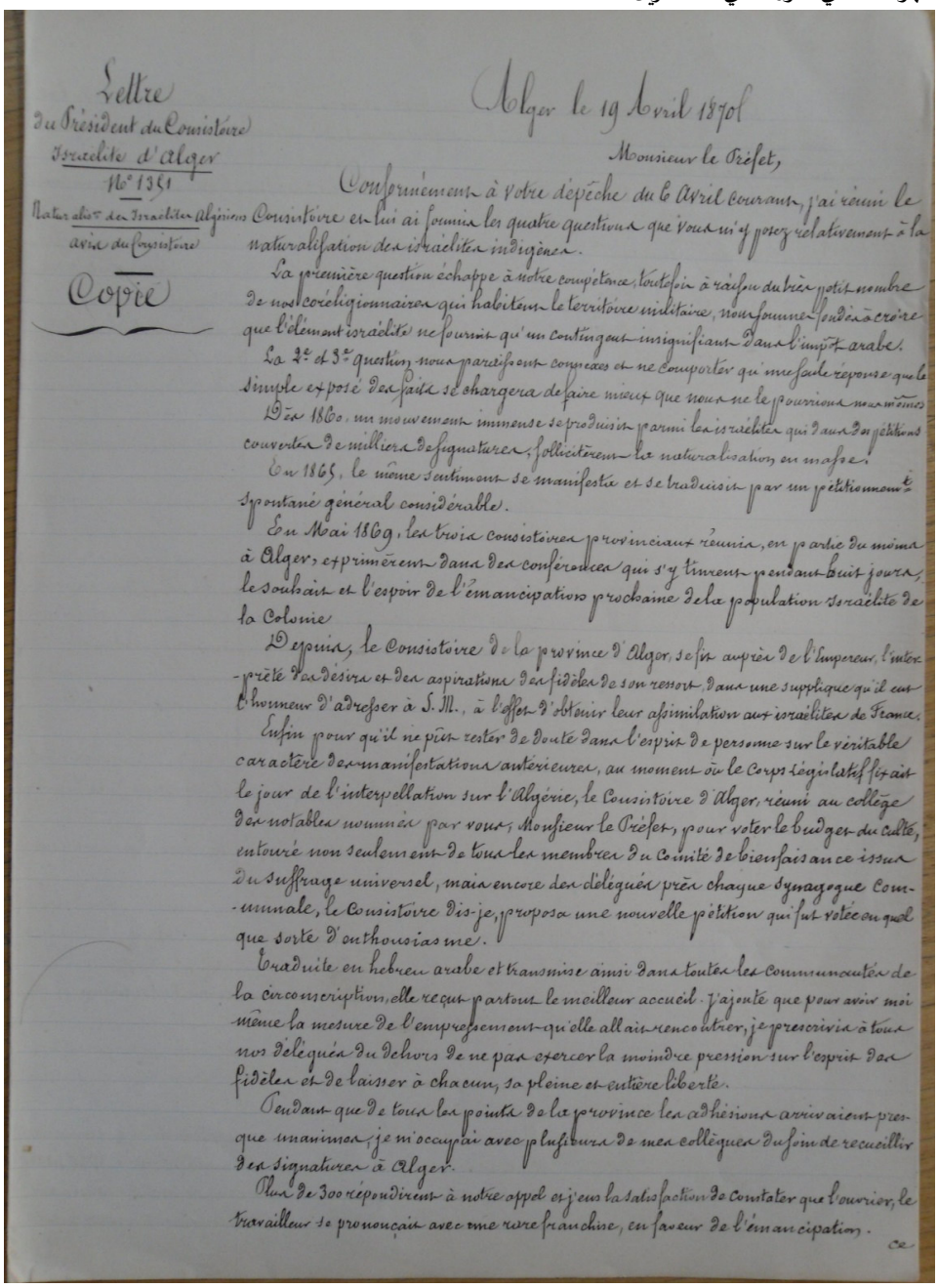
Le Consistoire après délibération se prononce à l'unanimité pour l'affirmative.

Il devait faire dans sa déclaration les considérations suivantes :

Du jour qu'il a accepté la mission de favoriser l'émancipation civile, morale et politique de ses coréli-

Israélites

الملحق رقم 4: الصفحة الأولى من رسالة رئيس المجلس اليهودي لعمالة الجزائر (إلى الحاكم العام بشأن تجنيس اليهود "الأهالي" مؤرّخة في: 19 أفريل 1870. ANOM. F/80/2043



Lettre
du Président du Consistoire
Israélite d'Alger
N° 1361
Naturalisation des Israélites Algériens
avis du Consistoire

Copie

Alger le 19 Avril 1870

Monsieur le Préfet,

Conformément à votre dépêche du 6 Avril courant, j'ai réuni le Consistoire en lui ai soumis les quatre questions que vous m'y posez relativement à la naturalisation des israélites indigènes.

La première question échappe à notre compétence, toutefois à raison du très petit nombre de nos coreligionnaires qui habitent le territoire militaire, nous sommes fondés à croire que l'élément israélite ne fournit qu'un contingent insignifiant dans l'imp[ôt] arabe.

La 2e et 3e question nous paraissent connexes et ne comportent qu'une seule réponse que le simple exposé des faits se chargera de faire mieux que nous ne le pourrions nous-mêmes.

De 1860, un mouvement immense se produisit parmi les israélites qui durant 3 pétitions couvertes de milliers de signatures, sollicitèrent la naturalisation en masse.

En 1865, le même sentiment se manifesta et se traduisit par un pétitionnement spontané général considérable.

En Mai 1869, les trois consistoires provinciaux réunis, en partie du moins à Alger, exprimèrent dans des conférences qui s'y tinrent pendant huit jours, le souhait et l'espoir de l'émancipation prochaine de la population israélite de la Colonie.

Depuis, le Consistoire de la province d'Alger, se fit auprès de l'Empereur, l'interprète des désirs et des aspirations des fidèles de son ressort, dans une supplique qu'il eut l'honneur d'adresser à S. M., à l'effet d'obtenir leur assimilation aux israélites de France.

Enfin pour qu'il ne pût rester de doute dans l'esprit de personne sur le véritable caractère des manifestations antérieures, au moment où le Corps législatif fixait le jour de l'interpellation sur l'Algérie, le Consistoire d'Alger, réuni au collège des notables nommés par vous, Monsieur le Préfet, pour voter le budget du culte, entouré non seulement de tous les membres du Comité de bienfaisance issus du suffrage universel, mais encore des délégués près chaque Synagogue Communale, le Consistoire dis-je, proposa une nouvelle pétition qui fut votée en quelque sorte d'enthousiasme.

Traduite en hébreu arabe et transmise ainsi dans toutes les communautés de la circonscription, elle reçut partout le meilleur accueil. J'ajoute que pour avoir moi-même la mesure de l'empressement qu'elle allait rencontrer, je prescrivis à tous nos délégués du dehors de ne pas exercer la moindre pression sur l'esprit des fidèles et de laisser à chacun, sa pleine et entière liberté.

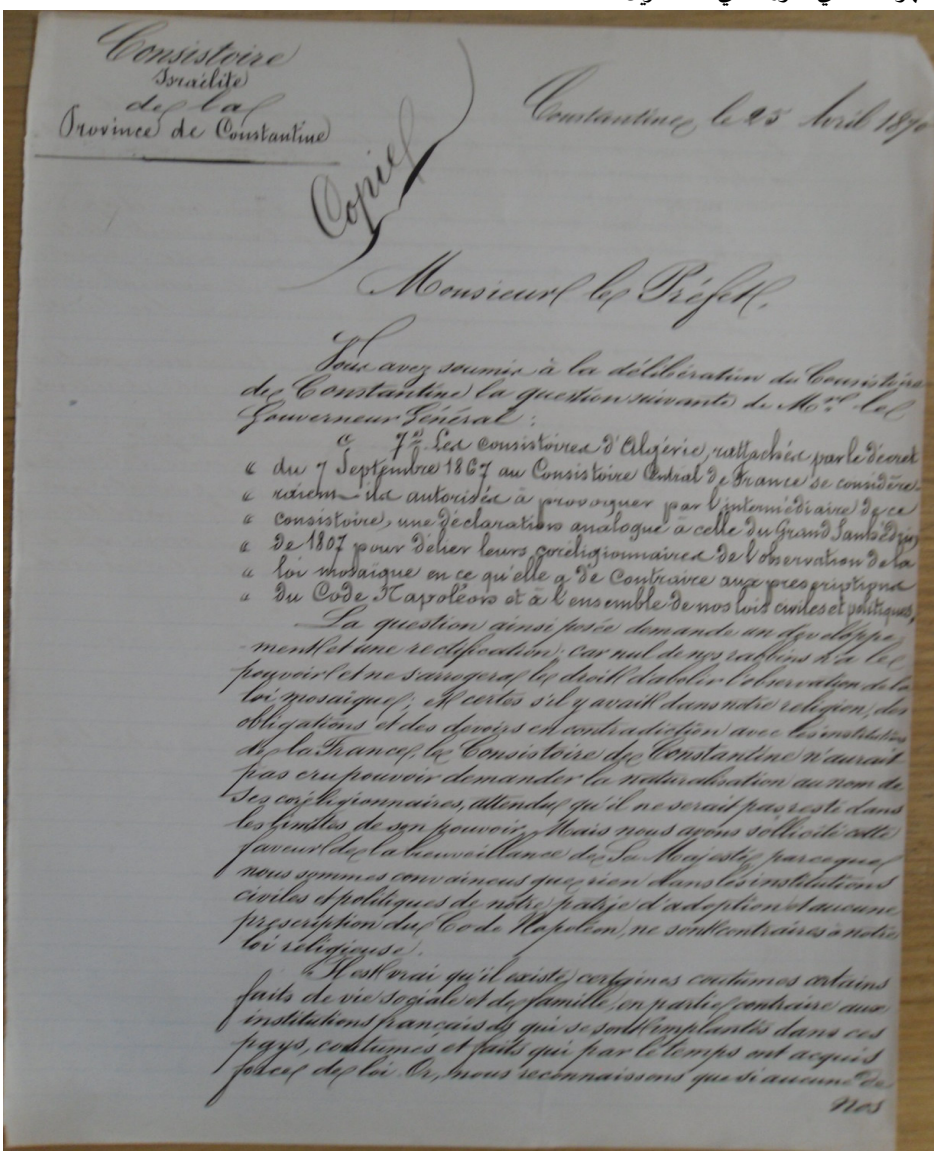
Pendant que de tous les points de la province les adhésions arrivaient presque unanimes, je m'occupai avec plusieurs de mes collègues du soin de recueillir des signatures à Alger.

Plus de 300 répondirent à notre appel et j'eus la satisfaction de constater que l'ouvrier, le travailleur se prononçait avec une rare franchise, en faveur de l'émancipation.

ce

مجلة عصور الجديدة- فصلية مصنفة ج- المجلد 11- العدد 1 (مارس) 1442هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الملحق رقم 5: الصفحة الأولى من رسالة رئيس المجلس اليهودي لعمالة قسنطينة إلى الحاكم العام بشأن تجنيس اليهود "الأهالي" مؤرّخة في: 25 أفريل 1870. ANOM. F/80/2043



Consistoire Israélite de la Province de Constantine

Constantine le 25 Avril 1870

Copie

Monsieur le Préfet,

J'ai l'honneur de vous avoir soumis à la délibération du Consistoire de Constantine la question suivante de M. le Gouverneur Général :

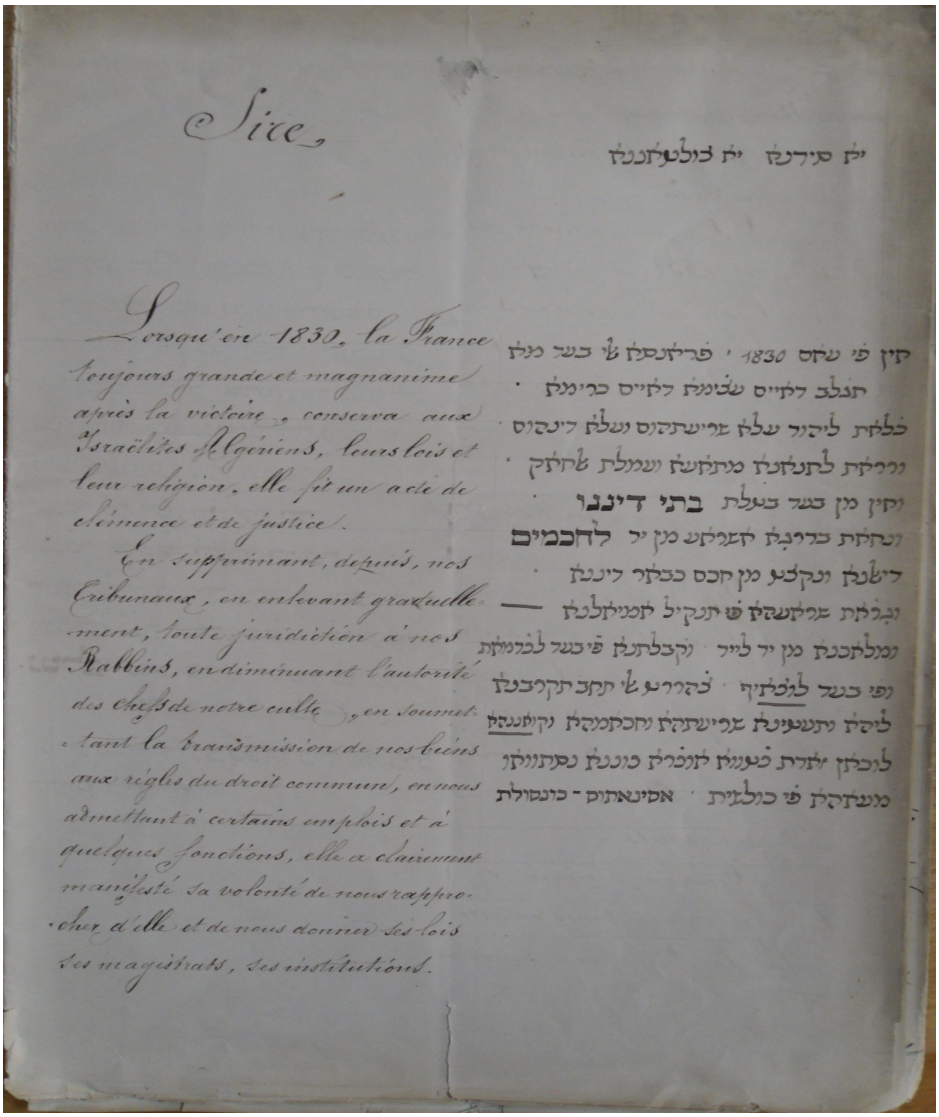
« 7° Les consistoires d'Algérie, rattachés par le décret « du 7 Septembre 1867 au Consistoire Central de France se considèrent « ils autorisés à provoquer par l'intermédiaire de ce « consistoire, une déclaration analogue à celle du Grand Sanhédrin « de 1807 pour délier leurs coreligionnaires de l'observation de la « loi mosaïque en ce qu'elle a de contraire aux prescriptions « du Code Napoléon et à l'ensemble de nos lois civiles et politiques.

La question ainsi posée demande un développement et une explication ; car nul de nos rabbins n'a le pouvoir et ne songerait à se donner le droit d'abolir l'observation de la loi mosaïque ; et certes s'il y avait dans notre religion des obligations et des devoirs en contradiction avec les institutions de la France, le Consistoire de Constantine n'aurait pas cru pouvoir demander la naturalisation au nom de ses coreligionnaires, attendu qu'il ne serait pas resté dans les limites de son pouvoir. Mais nous avons sollicité cette faveur de la bienveillance de Sa Majesté parce que nous sommes convaincus que rien dans les institutions civiles et politiques de notre pays et de notre adoption et aucune prescription du Code Napoléon ne sont contraires à notre loi religieuse.

Il est vrai qu'il existe certaines coutumes et certains faits de vie sociale et de famille en partie contraires aux institutions françaises qui se sont implantés dans ces pays, coutumes et faits qui par le temps ont acquis force de loi. Or, nous reconnaissons que si aucune de nos

مجلة عصور الجديدة- فصلية مصنفة ج- المجلد 11- العدد 1 (مارس) 1442هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الملحق رقم 6: الصفحة الأولى من ملخّص للعريضة التي أرسلها المجلس اليهودي لعمالة الجزائر إلى وزير الحرب الفرنسي بتاريخ 5 ديسمبر 1869م (مكتوبة باللغتين الفرنسية والعبرية) مرفوقة ب 303 توقيع.
ANOM. F/80/2043

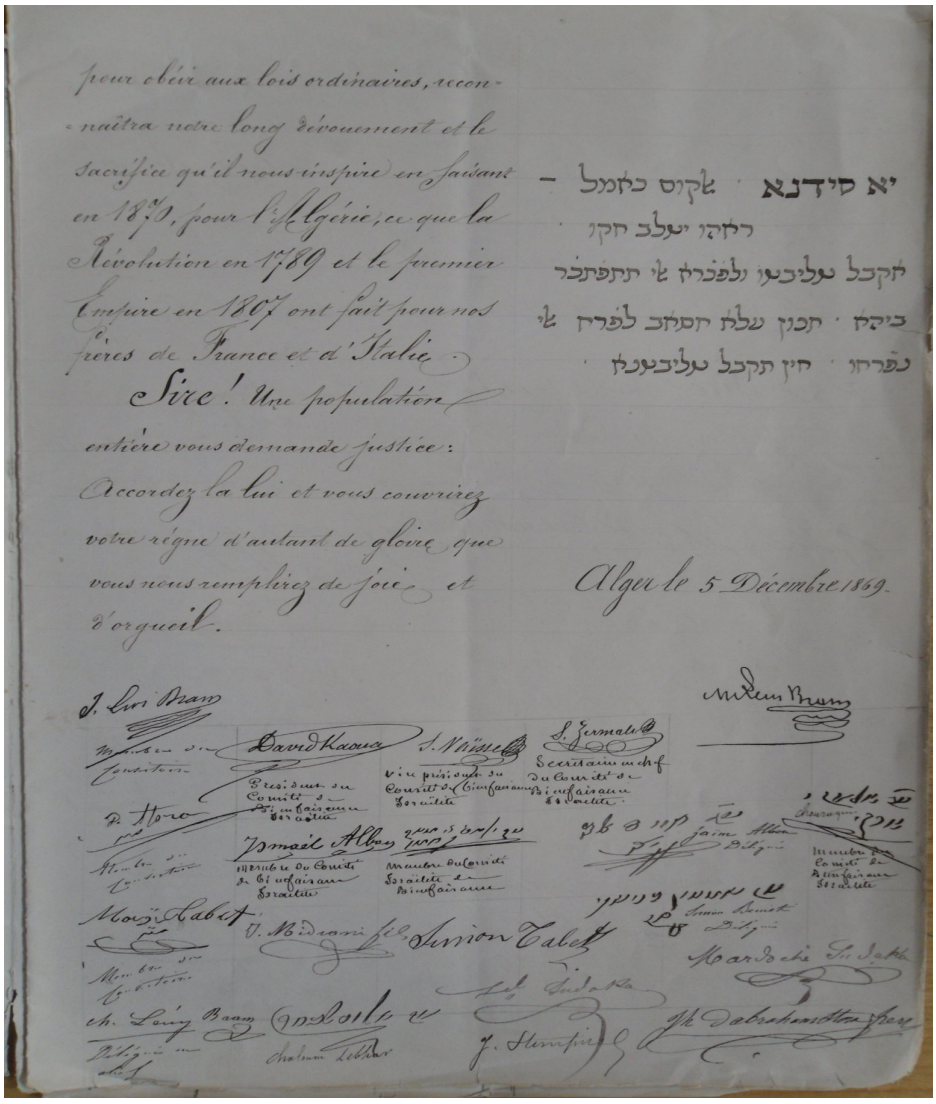


Sire,

Lorsqu'en 1830, la France toujours grande et magnanime après la victoire, conserva aux Israélites Algériens, leurs lois et leur religion, elle fit un acte de clémence et de justice.

En supprimant, depuis, nos Tribunaux, en enlevant graduellement, toute juridiction à nos Rabbins, en diminuant l'autorité des Chefs de notre culte, en soumettant la transmission de nos biens aux règles du droit commun, en nous admettant à certains emplois et à quelques fonctions, elle a clairement manifesté sa volonté de nous rapprocher d'elle et de nous donner ses lois ses magistrats, ses institutions.

تابع للملحق رقم 6: الصفحة الأخيرة من ملخّص العريضة التي أرسلها المجلس اليهودي لعمالة الجزائر إلى وزير الحرب الفرنسي بتاريخ 5 ديسمبر 1869 (مكتوبة باللغتين الفرنسية والعبرية) مرفوقة ب 303 توقيع.
ANOM. F/80/2043

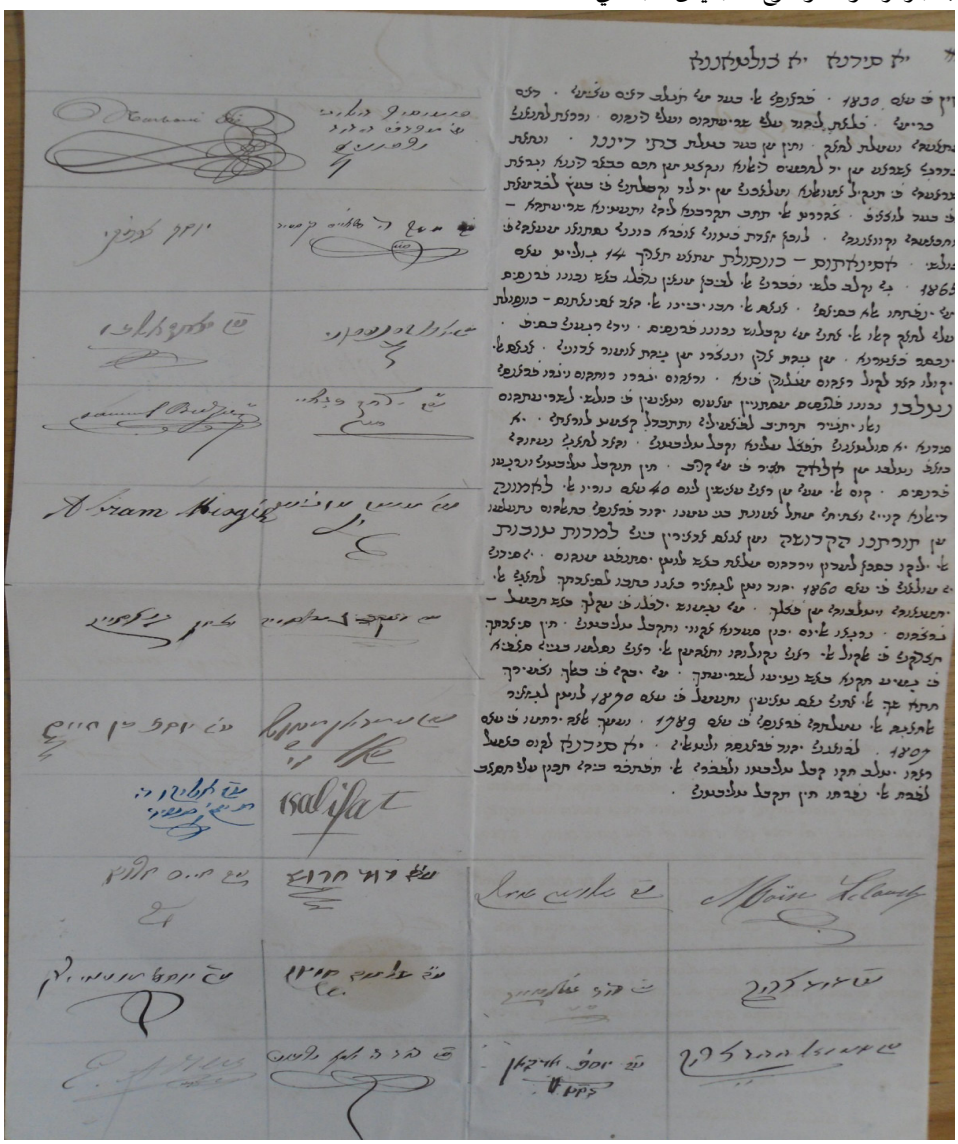

pour obéir aux lois ordinaires, reconnaîtra notre long dévouement et le sacrifice qu'il nous inspire en faisant en 1870, pour l'Algérie, ce que la Révolution en 1789 et le premier Empire en 1807 ont fait pour nos frères de France et d'Italie.

Sire! Une population entière vous demande justice: Accordez la lui et vous couvrirez votre règne d'autant de gloire que vous nous remplirez de joie et d'orgueil.

Alger le 5 Décembre 1869.

مجلة عصور الجديدة- فصلية مصنفة ج- المجلد 11- العدد 1 (مارس) 1442هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الملحق رقم 7: نموذج من عريضة (من بين مجموعة كبيرة) تقدّم بها بعض أعيان اليهود إلى رؤساء المجالس اليهودية بالجزائر حول موضوع التجنيس الجماعي. ANOM. F/80/2043 .4



الهوامش:

1 .Consistoire Israélite de la Province d'Alger, le 31 aout 1869. ANOM. F/80/2043.

2. التحرير أو التحرّر: هو المصطلح الذي استعملته الباحثة (كولات زيتنيكي)، وهو ما يعني ضمنيا أن "الأهالي" بشكل عام استعبدوا بعد الاحتلال من قبل السلطة الاستعمارية. هذا الاستعباد الذي سيُرفع عن اليهود بعد سنوات من الاحتلال بالتجنيس، لكنه سيظل قائما بالنسبة "للأهالي" من غير اليهود إلى غاية الاستقلال، وهذه جريمة أخرى من جرائم المستعمر الفرنسي.

3. Zytnicki Colette, «Assan Valérie, Les Consistoires israélites d'Algérie au XIXe siècle. «L'Alliance de la civilisation et de la religion**», 2012,** Outre-Mers. Revue d'histoire Année 2013/ 380-381/ pp. 354-357.

4 .S. Cohen (Honel), Président du Consistoire Israélite d'Alger à Monsieur le Préfet d'Alger, le 19 avril 1870. ANOM. F/80/2043.

5 .Le Procureur Général Robinet de Cléry à Monsieur le Gouverneur général, Rapport au sujet de la naturalisation des Israélites Indigènes, Alger le 12/11/1864. ANOM. F/80/2043.

6 .Les membres du Consistoire central (Paris) à Monsieur le ministre Pétition du consistoire d'Alger ayant pour objet de demander à l'Empereur la naturalisation collective des israélites indigènes de l'Algérie, Paris le 19/11/1869. ANOM. F/80/2043.

7 .Le Procureur Général Robinet de Cléry, Rapport au sujet de la naturalisation des Israélites Indigènes, adressé à Monsieur le Gouverneur Général, Alger le 12 novembre 1864. ANOM. F/80/2043.----- 8. Le Procureur Général, ibid.

9 S. Serigot, le Général de division, Commandant la Province de Constantine à Monsieur le Maréchal (Gouverneur Générale), Constantine le 05/05/1870. ANOM. F/80/2043.

10 .Le Maréchal de France, Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Ministre de la Guerre, Naturalisation collective des israélites algériens, Alger le 14 juin 1870. ANOM. F/80/2043.-----11 .Ibid.-----12 .Ibid.

13 Le Maréchal de France, Gouverneur Général de l'Algérie op., cit . ----- 14. Ibid

15. C. Frégier, Les Juif d'Algérie, leurs passé, leurs présent et leurs avenir, une Naturalisation Collective, Editions Michel Lévy Frères, Paris, 1865, p.44.-----16. Ibid, p.46.

17. لمعطيات اكثر ينظر: العربي بلعزوز، الهجرات الأوروبية إلى الجزائر (تطورها وتأثيراتها) من بداية الاحتلال إلى غاية الثورة التحريرية، دار نور للنشر، ساربروكن، 2017.

18. Le Préfet De Toustain, Constantine le 31 décembre 1868. ANOM. F/80/2043.

19. Le Général Commandant la Province d'Alger, au Gouverneur Général en Algérie, le 17 avril 1870. ANOM, F/80/2043.

20. Le Préfet d'Oran Ch Brosselard à Monsieur le Maréchal, Naturalisation collective des indigènes israélites, Oran le 30 avril 1870. ANOM. F/80/2043.

21. Extrait du registre des délibérations du Consistoire Israélite de la province d'Oran, Séance du 10 avril 1870, Signé par Joseph El Medioni. ANOM. F/80/2043.

22. J. Stora, Président du Consistoire Israélite de la Province de Constantine à Monsieur le Préfet, le 25 avril 1870. ANOM. F/80/2043.-----23 .Ibid.-----24. Consistoire Israélite de la Province d'Alger, le 31 aout 1869. ANOM. F/80/2043.----25. Ibid.

26. S. Honel, Président du Consistoire Israélite d'Alger à Monsieur le Préfet d'Alger, le 19 avril 1870. ANOM. F/80/2043.

27 .Ibid.----28. Le commissaire délégué de la communauté israélite d'Orléansville à Monsieur le president du Consistoire israélite d'Alger, le 27/12/1869. ANOM. F/80/2043.

29. Les membres du Consistoire Central (Paris) à Monsieur le Ministre, Pétition du Consistoire d'Alger ayant pour objet de demander à l'Empereur la naturalisation collective des israélites indigènes de l'Algérie, Paris le 19 novembre 1869. ANOM. F/80/2043.---- 30 . Lettre du Président du Consistoire Israélite d'Alger, S. Honel, à Monsieur le Préfet du département, le 20 avril 1870. ANOM. F/80/2043.

31. لمعلومات أوفى حول وضعية اليهود في الجزائر من بداية القرن 20م وحتى اندلاع الثورة التحريرية، ينظر: العربي بلعزوز ، المرجع السابق.